تنظر اليهم انهم مرضى يعانون من علاقات مريضة مع بعض الانظمة العربية... ولست مع قطع العلاقات المصرية ـ الفلسطينية» (**المصدر نفسه**). وقال النائب عن الاخوان المسلمين مختار نوح: «ان الاتجاه الفلسطيني... اصبح بمثابة حبل من حبال لعبة التوازن في الشرق الاوسط، وقد غزا التيار الشيوعي المجلس الوطني الفلسطيني... ولكنني ارفض قرار الحكومة المصرية بغلق مكاتب المنظمة» (**المصدر نفسه**). اما رئيس حزب العمل، ابراهيم شكري، فقال «انه قد فوجيء بقرار الحكومة بغلق مكاتب م.ت.ف. خاصة انني لم اجد في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني اي استفزاز لمصر... وكان قراراً متسرعاً، ويجب اعادة المراجعة فيه» (**المصدر نفسه**). وطالب المتحدث باسم حزب الوفد في البرلمان، ياسين سراج الدين «بضبط النفس، سواء على الصعيد الفلسطيني، او المصري، مؤكداً على ضرورة مراعاة الضغوط التي وقعت تحتها المنظمة» (**المصدر نفسه**). وعلق رئيس حزب الاحرار، مصطفى كامل مراد، على قرار الحكومة المصرية بالقول: «انه قرار خاطىء جملة وتفصيلاً وضد مصلحة مصر» (**المصدر نفسه**).

وقد لخصت الحملة الاعلامية، التي شنتها الصحافة الموالية للحكومة، على دورة المجلس الوطني الفلسطينية الثامنة عشرة وقراراتها، الدوافع التي كانت خلف قرار مصر. فقد كتب سلامة احمد سلامة: «وسوف يظل من الغريب على كل حال ان تقبل بعض المنظمات بوضع شروط على طبيعة العلاقة مع مصر، بينما تقبل كل الممارسات السورية التي ساعدت وساهمت او سكتت على ذبح سكان المخيمات، وهو ما يجعلنا نقول أن من حق مصر ان تضع هي بدورها شروطاً على العلاقة مع بعض او كل المنظمات الفلسطينية» (**الاهرام**، ٢٦/٤/١٩٨٧). وكتب زكريا نيل في «الاهرام» ايضاً، معلقاً على الغاء اتفاق عمان: «هل قرار الغاء هذا الاتفاق يشكل في واقعه استقلالية للقرار الفلسطيني... فالغاء الاتفاق كان مطلباً سورياً، وكان مطلباً ليبياً، وكان ايضاً مطلباً سوفياتياً» (**المصدر نفسه**، ٢/٥/١٩٨٧، ص ٧). ولخص رئيس تحرير «الاهرام»، ابراهيم نافع، موقف مصر بالقول: «انهم يتعاملون مع مصر بمنطلق انها الطرف المقدور عليه في كل الاحوال، لذلك فلا حرج من الخروج على مصر لكي يقتربوا من سوريا أو ليبيا... او لارضاء من يذبحونهم... ومع اني ما زلت من انصار عدم توسيع دائرة الشقاق... الا اني أؤيد بشدة خطوة التصحيح التي اتخذت اخيراً في مصر، لانها تطبيق عادل لمبدأ المعاملة بالمثل، الذي نطبقه بالفعل في سياستنا الخارجية في كل دول العالم... ان الرئيس مبارك قد يلتمس بعض العذر لياسر عرفات... وان كان الرئيس مبارك لا يعفي عرفات ايضاً من... ان يتحمل مسؤولياته في توجيه الامور الى ما يحقق صالح شعبه، الذي لا يتحقق الا بمصر ومع مصر وبجهود مصر» (**المصدر نفسه**، ٨/٥/١٩٨٧).

مقابل حملة الصحافة الموالية للحكومة، ردت صحافة المعارضة موضحة «ان القرار الذي اتخذته القيادة السياسية المصرية باغلاق مكاتب م.ت.ف... قد جرى الاعداد له قبيل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بأسبوعين كاملين... وخاصة منذ اعلنت م.ت.ف. عن موقفها من الغاء اتفاق عمان... وقالت صحيفة ' الشعب ' الناطقة باسم حزب العمل الاشتراكي، ان الحكومة المصرية وجدت في قرار المنظمة بالغاء اتفاق عمان تعطيلاً للجهود التي بذلتها القيادة المصرية خلال المرحلة الماضية للتمهيد لعقد المؤتمر الدولي للسلام على اساس الاعتراف بالقرار ٢٤٢، والبحث عن صيغة ملائمة ترضى عنها اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية لتمثيل الفلسطينيين» (**القبس**، ٦/٥/١٩٨٧). وترى صحيفة «الشعب» ان كل ما جرى، بما في ذلك الحملة الصحفية التي بدأت قبل صدور قرار المجلس الوطني الفلسطيني كانت مبيتة بالتنسيق مع الاردن، وترتيب اتصالات مع «ابو الزعيم» المنشق عن م.ت.ق. والمقيم في الاردن (**المصدر نفسه**).

وعلقت صحيفة «الاهالي»، الناطقة باسم حزب التجمع، على خطاب الرئيس مبارك، الذي تحدث فيه عن العلاقات المصرية ـ الفلسطينية (**الاهرام**، ١/٥/١٩٨٧)، فكتبت: «اكد الرئيس مبارك، في خطابه... انه ' جمد ' الورقة الخاصة بالقضية الفلسطينية في اتفاقيات كامب ديفيد... واذا صح [ذلك]... فان هذا جدير بكل ترحيب، ذلك ان انور السادات قد... انتهك حقوق الفلسطينيين انتهاكاً صارخاً بابرامه اتفاقاً مع اسرائيل حول قضيتهم